من آراء الكوفيّين الصّرفيّة في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السّيرافي (368هـ)

م. م. حسن هادي عبد النبي
المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

الملخص :

يُعنى هذا البحث بالوقوف على بعض الآراء الصّرفية للكوفيّين، وهو محاولةٌ لتصحيح بعض الآراءِ التي نُسبت إليهم عن طريق الخطأ، أو فُهمت على غير ما يقصدون، ولتوكيد بعضِها الآخر.

والعنايةُ بهذه الآراء – في هذا البحث – لم تكن متأتيةً من خلالِ العود إلى مصادر الكوفيّين المتوافرة مباشرةً والبحثِ فيها، وإنّما كانت من خلال الوقوف عليها في أهمّ الشروح وأقدمها، ألا وهو كتاب (شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد السّيرافيّ (ت368هـ). الذي عُني كثيراً بإيراد جانبٍ كبير من آراء الكوفيين، فنسب إليهم كثيراً من الآراء، ونقل عنهم في كلّ مسألة يشرح فيها عبارة سيبويه، حتى وصل به الأمر أن جعل من الموازنة بين ما يقوله سيبويه والبصريون، وبين ما يقوله الكوفيون أو أحد علمائهم، منهجاً ثابتاً في جميع أبواب الكتاب.

لذا لم تكن دراسةُ آراء الكوفيين هنا، بمعزلٍ عن دراسة آراء سيبويه والبصريّين التي كانت توازيها. ويهدفُ هذا البحثُ أيضاً إلى تبيين جانب من جهود الكوفيّين، وما أضافته هذه الجهود من تنوّع في الدرس الصرفي، بما يحمل هذا التّنوّعُ من أفكار جديدة وآراء مغايرة، كانت محلَ قبولٍ أو رد .

وركّز البحثُ على دراسة بعض الظواهر التي تتمثّل بـــ: الميزان الصرفي، والمصادر، والمقصور والممدود، والتصغير، والإعلال، ومسائل متفرّقة .

أوّلاً : الميزان الصرفي :

1. أصل الرّباعي المضعّف :

نُسب إلى الفرّاءِ قولان في الرباعي المضعّف ممّا كانت عينُه ولامُه من جنس واحد، أحدهما: أنّه يرى أنّ أصله فَعَّلَ[1]، والثاني: من فَعْلَل. قال أبو سعيد السيرافيّ: ((وذكر الفرّاءُ أنّ كبْكبتُ وما كان نحوه ممّا عينُه ولامُه من جنسٍ واحد في الأصل يجوزُ أن يكونَ فَعَّلَ، ويجوز أن يكونَ فَعْلَل))[2] .

أمّا الأوّل ممّا ذُكرَ عن الفراء فقد ثبت عنه، إذ قال: ((وقولُه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾ [الرحمن/14] وهو طينٌ خُلط برملٍ، فصلصل كما يُصلصلُ الفخّار، ... ويريدون به: صلّ، فيقال: صلّصال كما يقال: صرّ البابُ عند الإغلاق، وصرْصر. والعرب ترددُ اللام في التّضعيف فيقال: كرْكرْتُ الرجل يريدون، كررْتُه وكبْكبْتُه، يريدون: كبّبْتُه. وسمعتُ بعضَ العرب يقولُ: أتيتُ فلاناً فبَشْبَشَ بي من البشاشة، وإنّما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد))[3]. وكذا ورد عند أصحابه في كتبهم[4] .

أمّا الثاني: وهو أن يكونَ ما جاء مضعّفاً ممّا عينُه ولامُه من جنس واحد من (فَعْلَل)، فقد ذكره ابنُ السّكيت عن الفراء، إذ قال: ((قال الفرّاء: وليس في الكلام فَعْلال مفتوح الفاء إذا لم يكن من ذوات التضعيف إلاّ حرفٌ واحدٌ، يقال ناقةٌ بها خَزْعال، أي ظَلْعٌ. فأمّا ذوات التضعيف ففَعْلالٌ فيها كثير، نحو الزّلزال والقَلقال وأشباهه، إذا فتحته فهو اسمٌ وإذا كسرته فهو مصدرٌ، نحو قولك: زلْزلْتُه زلزالاً شديداً، وقلْقلْتُه قِلقالاً شديداً))[5] .

والفرّاء بهذا الوجه يتّفقُ مع سيبويه، إذ يزنُ الرباعيَّ المضعّف على فَعْلَل كما يزنه سيبويه، قال: ((ولا نعلمُ في الكلام على مثال فَعْلال إلاّ المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخِران منه بمنزلة الأوّلَيْنِ، وليس في حروفه زوائد، كما أنّه ليس في مضاعفِ بناتِ الثلاثة نحو: رَددت، زيادةٌ. ويكون في الاسم والصفة، فالاسم نحو الزّلزال، والجَثجاث، ... والصفة نحو: الحَثحاث، والحَقحاق...))[6] .

وقال أبو سعيد السيرافي: ((فَعْلَلَ من المكرّر... يكون أصلُه ممّا عينُه ولامُه من جنس واحد، فإذا بنوا من فَعْلَلَ اجتمع فيه ثلاثةُ أحرف من جنس واحد، وأشبه لفظُه لفظَ فعّل فيقلبون الأوسط من الثلاثة أحرف وهو لام الفعل مثل الحرف الذي في موضع الفاء من الفعل، كقولك: كَفْكَفْتُهُ من كَفَفْتُه وكَبْكَبْتُ من كَبَبْتُ ... وأصلُه كُبِّبوا وكفَّفته واستثقل ثلاثةُ أحرف من جنس واحد مع اللّبس الذي يقع بين فَعْلَلتُ وفَعَّلْتُه، فقلبوا واحداً منها على لفظ أقرب الحروف إليه, وهو فاء الفعل، ولو تركوه ولم يقلبوه فقالوا: كَفَّفْتُه وكَبَّبْتُه لكان لفظه كلفظ فَعَّلت فكان يجتمع مع الاستثقال لبس بين بنائيين))[7]. لذا أنكر السيرافي على الفرّاء أن يكون كَبْكَبَ (فَعْلَلَ) من كبَّبَ (فَعّل)، قال: ((ولا يجوز أن يكون فَعّل كما ذكره، وذلك أنّ فعّل مصدره تفعيل أو تفعِلة، فلو كان كَبْكَبْتُ فَعّلْتُ، لوجب أن يكون مصدرُه تكبيب أو تكِبَّة، فلما قالوا كبكبت كبكبةً علمنا أنّه فَعْلَلْت))[8].

وتوجيه الكوفيّين لـ(كبكب) ونحوه على أنّه من(فعّل) و(فعْلل) فيه وجهٌ من الصواب؛ لأنّ فَعْلَل فيه معنى فعّل[9]، والعلة التي ذكرها السيرافيُّ، وهي استثقالُ ثلاثة أحرف من جنس واحد لا تختلف عمّا ذكره الفرّاءُ وأصحابُه .

2. الزائد في الرباعي والخماسي من الأسماء[10]:

قال أبو سعيد: ((قال الفرّاء: جعفر (فعلل والأقوى)[11] أن يكونَ الزائدُ فيه الحرفُ الأخير، وفرزدق فعلّل، والزائدُ فيه الأخيران. وقال الكسائيُّ: جعفر الزائدُ فيه الحرفُ الذي قبل آخره وهو الفاء، وحكى الفرّاءُ نحوَ قومٍ من النحويّين أنّ الراء هي الزائدةُ وأنّ وزنَه من الفعل فعلل ثمّ استقبحوها فقالوا لا ندري ما هو من الفعل))[12].

نُقل عن الكوفيّين أنّ نهايةَ أصولِ الكلمات عندهم على ثلاثةِ أحرف. أي على (فَعَلَ) فإذا كان الاسمُ على أربعة أحرف، نحو(جعفر): (فَعْلل) حكموا عليه بزيادة حرف واحد، وإن كان على خمسة أحرف، نحو (فَرَزْدَق وسَفَرْجَل): (فعلّل) ففيه زيادةُ حرفين[13]، على أنّ الأصول في هذه الكلمات ثلاثيةٌ. واختلفوا فيما بينهم في الزائد من هذه الكلمات، فالزائدُ عند الفرّاء من الرباعي الحرفُ الأخير ومن الخماسي الحرفان الأخيران، والزائدُ عند الكسائيّ في جعفر الحرفُ الذي قبل آخرهِ، أي الفاء، ولم ترد إشارةٌ في المصادرِ التي نسبت هذا القول إلى الكسائيّ تبيّنُ الزائد في الخماسي عنده[14] .

إلاّ أنَّ ما نُقل عن الكوفيين هنا، وما ذُكر عنهم من اختلاف – في الواقع – لم يرد له ذكر في مصادرهم المتوافرة. وذهب أحدُ الباحثين إلى أنّ الفرّاء قد قال بالزيادة كونه يزِن الرباعيّ المجرّد بفَعْلل، قال: ((باستقراء ما ورد في مؤلّفات الفرّاء الموجودة يتّضح أنّه يزن الرّباعي المجرد بـ(فَعْلَل)[15] بزيادة لامٍ في الميزان..فهذا دليل على أنّ الرّباعي المجرد عنده يكون وزنه(فَعْلَلاً) بزيادة لام في آخره))[16]، وقاس الخماسيّ المجرّد عند الفرّاء – أيضاً – على ما حصل في الرّباعي المجرّد[17]. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ الكوفيّين قاسوا زيادة اللام في هذين المثالين، على زيادة العين في (فعّل) كقدم، وأخّر[18] .

أمّا البصريّون فلهم رأي يختلف عمّا نُقل عن الكسائيّ والفرّاء، فالرباعيُّ والخماسيّ من الأسماء عندهم ممّا لا زيادة فيه، وأنّ جميعَ حروفِه أُصولٌ. قال سيبويه: ((هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة فأمّا جعْفرٌ فمن بنات الأربعة، لا زيادة فيه، لأنّه ليس شيءٌ من أُمّهات الزوائد فيه ... وأمّا سَفرْجَل فمن بنات الخمسة ... وقصتُه كقُصّة جعفر. فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف))[19]. وهذا ما قال به أبو العباس المبرّد، وأبو بكر بن السّراج[20].

ويبدو أنّ البصريّين قد اعتمدوا في ما ذهبوا إليه على ما قرّره الخليلُ. إذ قرّر أنّ ما كان من الثلاثي والرباعي والخماسي من الأسماء والأفعال، تكون حروفه كلُّها أصول[21]. وذكر

بعد هذا أنّ ما جاء على أكثر من خمسة أحرف يُحكمُ عليه بالزّيادة[22]. فالبصريّون أفادوا فيما ذهبوا إليه ممّا ذكره الخليلُ، مع فارق أنّ سيبويه نفى أن يكونَ الفعلُ على خمسة أحرف أصول[23]. وتابعه على هذا المازنيُّ والمبرّدُ [24].

لذا نجد أنّ من حكم بالزيادة في الرّباعي والخماسي من الأسماء في نحو (جعفر) و(فرزدق) قوبل بالرّفض والرّد، إذ ردّه سيبويه ابتداءً، قال: ((فمن زعم أنّ الراءَ في جعفرٍ زائدةٌ أو الفاءَ، فهو ينبغي له أن يقولَ: إنّه فَعْلَرٌ وفَعْفَلٌ، وينبغي له إنْ جعل الأُولى زائدةً أن يقول جَفْعَلٌ، وإنْ جعل الثانيَ أو الثالثَ أن يقولَ فَعْعَلٌ وفَعْفَلٌ ... وينبغي له أن يجعل الأخيرين في فرزْدقٍ زائدين، فيقول فَعَلْدق. فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد، وقال ما لا يقوله أحدٌ. وينبغي له إن جعل الأوّلَين زائدين أن يكونَ عنده فَرَفْعل. وإن جعل الحرفين الزائدين الزايَ والدّالَ قال فَعَزْدَل، فهذا قبيحٌ لا يقوله أحد))[25].

ولم يبتعد السيرافي في ردّه الكوفيين عمَّا قاله سيبويه، قال: ((والقولُ ما قاله سيبويه، وقد ناقض الفرّاءُ والكسائيّ، ومن نحا نحوهما؛ وذلك أنّهم قد اتّفقوا أنّهم متى عرفوا في الاسم زائداً قد يسقطُ في حال وزنوا الزائدَ بلفظه، فقالوا في صَيْقَل: فَيْعَل، وفي كَوْثَر: (فَوْعَل)[26]...))[27]. وكذلك قوبلا بالرد من الأنباري، والرّضي[28].

وما تقدّم من قول لسيبويه والبصريّين، يجعلُ ما قاله الكسائيُّ والفرّاءُ في القول بالزيادة بعيداً، –إن ثبت ذلك عنهما– ؛ لأنّه لا دلالةَ على وجود الزيادة في الرباعي والخماسي من هذه الأسماء حتّى يُحكمَ عليها بالزيادة.

ثانياً : المصادر :

1. مدُّ المصدر (فعّيلى) :

تدلُّ المصادرُ من(فِعّيلى) على التكثير[29]، ومنها (خصّيصا) و(فيضوضا)، وقد حُكي عن الكسائيّ أنّه سمع فيهما المدّ، فيُقال: (خصّيصاء) و(فيضوضاء). وقياساً على ما سَمِعَ فإنّه أجاز المدّ في (فعّيلى)[30]. ووافقه ابنُ ولاّد على ذلك فأجاز المدّ في (خصّيصا)[31] .

قال السيرافيّ: ((وفِعّيلَى عند النحويّين والذين حكوا عن العرب مقصورٌ كُلّه، ولا يعرفُ فيه المدُّ، إلاّ ما حُكي عن الكسائيّ أنّه سَمِعَ خِصّيصا قوماً، والأمرُ بينهم فيْضُوضاءُ، بالمدّ والقصر، ... وأجاز قياساً على هذا في جميع الباب المدَّ والقصرَ، وخالفه الفرّاء في ذلك))[32] .

وما ذُكر عن الكسائيّ هنا وثّقه لنا الفرّاءُ، قال: ((وزعمَ الكسائيُّ أنّه سَمِعَ ما يفعلُ ذاك إلاّ خصّيصاءُ قومٍ ، وأَمرُهُم في ضوضاءُ بينهم ممدودينِ فسَمِعَ في هذين الحرفين المدَّ والقصرَ، وأجاز الكسائيُّ المدَّ فيه كلّهِ على القياس))[33]. وخالف الفرّاءُ الكسائيَّ فيما أثبته عنه ، محتجّاً على ذلك بعدم السماع، قال : ((ولم أسمع المدَّ في هذا من أحدٍ من العرب فلا أُجيزُه))[34]. لذا

قال: ((وما كان من مصدرٍ على مثال الفِعِّيلى مثل الهِزّيمى والخِطِّيبى فهو مقصورٌ يُكتبُ بالياء ... ليس منها شيءٌ يُمدُّ))[35] .

وقال السّيرافيُّ أيضاً بما قال به الفرّاءُ، إذ منع أن يكونَ هذا المصدرُ ممدوداً، لذا ردّ على الكسائيّ قائلاً: ((ولا نعلمُ واحداً قال ما قاله))[36]. وجعل الرضيُّ المنع أولى، قال: ((وأمّا الفِعِّيلي فليس أيضاً قياسياً ... وقد يجئ منه ما يكون مبالغةً لمصدر الثلاثي كالدّلّيلى ... وأجاز بعضُهم المدّ في جميع ذلك. والأولى المنع))[37] .

2. المصدر على (مفْعُل):

قال أبو سعيد : ((وقد ذكر بعضُ الكوفيّين أنّه قد جاء مفْعُل، وأنشد في ذلك:

*** لِيومِ رَوْعٍ أو فَعَالِ مَكْرُم ***

وأنشد أيضاً :

بُثَيْنَ الزَمِي لا ، إنّ لا إنْ لَزِمْتِهِ على كثرَةِ الواشِينَ أيُّ مَعُوْنِ

فقال بعضهم : مَعُون في معنى مَعُوْنة وأصلُه مَعْوُن ، وقال بعضهم : مَعْوُن جمع مَعْوُنة))[38] .

ذهب الكسائيُّ إلى أنّ المصدرَ الميمي قد جاء على (مفْعُل)، ولكنّه نادرٌ ولا يقاسُ عليه. في حين ذهب الفرّاءُ إلى أنّه اسمُ جنس جمعي[39]، قال الفرّاء: ((وما كان مصدراً مؤنّثاً فإنّ العربَ قد ترفعُ عينَه؛ مثل المقْدُرة وأشباهه. ولا يفعلون ذلك في مذكّر ليست فيه الهاء ....، فاجتنبوا الرفعة في مفْعُل ... فأمّا قول الشاعر:

*** ليوم روع أو فَعال مكْرُم ***

فإنّه جمعُ مَكْرُمة ومَكْرُم. ومثله قولُ الآخر:

بثين الزَمِي لا إنّه إنْ لَزمتِه على كَثرَةِ الواشين أيُّ مَعُون

أراد جمع معونة. وكان الكسائيُّ يقولُ: هما مفْعُل نادران لا يقاسُ عليهما وقد ذهب مذهباً. إلاّ أنّي أجدُ الوجهَ الأوّل أجمل للعربية ممّا قال))[40]. وقال ابن السكّيت: ((ولا يأتي في المذكّر مفْعُل بضمّ العين ، قال الكسائيُّ : إلاّ حرْفين جاءا نادرين لا يُقاسُ عليهما))[41] . ثم أنشد بعد ذلك البيتين السابقين[42].

إذن فالكسائي قد نبّه على النادر، وكان موقفه منه أنّه يحفظُ ولا يُقاسُ عليه . أمّا الفرّاءُ فقد أنكر مَجِئ المصدر الميمي على (مفْعُل) المذكّر، لما ذكره سابقاً من أنّهم لا يفعلونه في مذكّر ليست فيه الهاء. وما جاء من ذلك فهو جمع غيره[43]. وتابعه على ذلك ابنُ السكّيت. واختار ابنُ جنّي والأنباري[44]، مذهب الفرّاءِ هذا.

وهو في الحقيقة مذهبُ سيبويه، إلاّ أنّه أنكر أنْ يجئ (مفْعُل) مفـرداً أو جمعـاً. قـال: ((وأمّا ما كان يفْعُلُ منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يَفْعَلُ منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعُلُ لأنّه ليس في الكلام مَفْعُل))[45]، وقد فسّر الرضيُّ عبارة سيبويه (لأنّه ليس في الكـلام مَفْعُـل) بقوله: ((يعني لا مفرداً ولا جمعاً))[46]. وقال سيبويه أيضاً : ((ويكونُ على مَفْعُـل بالهـاء فـي الأسماء نحو: مَرْرُعةٍ، والمَشْرُقة، ومَقْبُرة. ولا نعلمه صفةً. وليس فـي الكـلام مَفْعُـل بغيـر الهاء))[47] .

وقال السيرافي: ((ليس في الكلام مَفْعُل إلاّ بالهاء، كقولك: مَكْرُمـة ومَيْسُـرة ومَقْبُـرة ومَسْرُبة))[48].

الحاصلُ مما تقدّم أنّ الكسائي جعل (مَفْعُل) من النادر الذي لا يُقاسُ عليـه. وأنّ الفـرّاءَ وسيبويه مُتّفقان على أنّ (مَفْعُل) لا تكونُ إلاّ بالهاء. إلاّ أنّ (مَفْعُل) قـد جعلـه الفـراء جمعـاً لـ(مَفْعُلة) في حين أنكر سيبويه أن يكون جمعاً أو مفرداً . لذا نجد السـيرافي ينفـي أنْ يكـون (مَكْرُم) جمعَ (مَكْرُمة) و(مَعْوُن) جمع (مَعْوُنة)، قال: ((وليس الأمر كذلك، لأنّه لا يُعـرفُ فـي الكلام: (مَكْرُم) و(مَعْوُن) جمع (مَكْرُمة) و(مَعْوُنة)))[49]. وعلّل مجئ هذه الكلماتِ فـي الشـعر بحذف الهاء اضطراراً. قال: ((لأنّ أصل الكلام مَكْرُمة ومَعْوُنة ، وإنّما اضـطُّر الشـاعرُ إلـى حذف الهاء، والنيّةُ الهاء، ومثل هذا كثير في الشعر))[50]. فهو بهذا القول يردّ مـا ذهـب إليـه الفرّاءُ وابنُ السكّيت .

ثالثاً : المقصور والممدود :

1. تثنيةُ المقصور : أ- تثنية الثلاثي المقصور :

بنى الكوفيّون تثنيةَ الثلاثي المقصور على حركة أوّله، فإن كان أوّله مفتوحاً نظروا إلـى أصل الألف، فإن كانت واواً في الأصل ثنّوا بالواو، وإن كانت ياءً ثنّوا بالياء وهذه هـي العبـرة التي عبّر عنها السيرافيُّ بقوله : ((وأمّا الكوفيّون فجعلوا ما كان مفتوحاً على العبرة التي ذكرنا، وما كان مضموماً، أو مكسوراً جعلوه من الياء، وإن كان أصلُه الـواو، وكتبـوه باليـاء نحـو الضُّحى، و(الرِّشى)[51]، وما أشبه ذلك))[52] .

أمّا إذا كان المقصورُ مكسورَ الأوّل أو مضمومَه. فقد نُسب إليهم أنّهم يقلبون الألف يـاءً في حال التثنية من غير نظر إلى الأصل[53] .

ولم أقف على حقيقة ما نُسب هنا إلى الكوفيّين في مصادرهم، وعثرتُ على نصٍّ للفـرّاءِ يتحدّث فيه عن المقصور في حال الجمع. قال: ((وما كان منَ اسمٍ مؤنّثٍ من الواو مثـلُ إسـوةٍ وأُسىً ورِشوةٍ ورُشىً، فإنّك تجمعُه منقوصاً وتردُّه في الجمع إلى ضمّ أوّله فتقول رِشوةٌ ورُشـىً وكِسوةٌ وكُسىً يُكتبُ بالياء مقصوراً، وأصلُه الواوُ للضمّة التي في أوّله، وربّما كُسر أوّلُـه فـي

الجمع فيقال كِسىً ورِشىً فيُبنى جمعُه على واحدته ويُكتبُ بالياء. وما كان من ذوات الياء، فإن كان أوّلُ واحدتِه مضموماً ضَمَمْتَ أوّلَه في الجماع وكتبته بالياء، مثلُ مُديةٍ ومُدىً ... فإن كان أوّلُ واحدتِه مكسوراً جمعتَه بكسر أوّلِه وكتبته بالياء ...)) [54].

فالفرّاءُ في نصّه هذا إنّما يتحدّثُ عن الجمع الذي يُكتبُ بالياء مقصوراً، وأصلُه الواوُ للضّمة التي في أوّله، أو الكسرة، وكذلك ذوات الياء، ولم يتحدّث عن تثنية المقصور. ويطالعُنا نصٌّ آخر للفرّاء يقول فيه: ((والحِجى العقلُ يكتبُ بالياء لمكان الكسرة في أوّله))[55]. فالفرّاءُ في هذا النصّ وغيرِه من النصوص[56]، إنّما يتحدث عن الضوابط والأصول التي تتّصلُ بكتابة المقصور.

ويبدو لي أنّ النصين السابقين وغيرهما من النصوص هي التي حملت النُّحويين على أن ينسبوا هذا الرأي للكوفيّين، كأنّهم قاسوا تثنية المقصور عليها. وهذا – في ظنّي – لم يحصل عند الكوفيّين، فهم يذهبون إلى ما ذهب إليه البصريّون، ولعلّ ما يؤيّدُ هذا قولُ ابنِ السكّيت: ((إذا ثنّيت المقصورَ الذي على ثلاثةِ أحرف فالقياسُ فيه أن يُثنّى ما كان أصلُه الواوَ بالواو، وما كان أصلُه الياءَ بالياء))[57]. فابن السكّيت في نصّه هذا يضعُ قاعدةً لتثنية المقصور، لا تختلفُ عن القاعدة التي أقرّها سيبويه وتابعه البصريّون فيها. قال: ((فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية؛ لأنّك إذا حرّكت فلابُدّ من ياءٍ أو واو؛ فالذي من الأصلِ أولى، وإن كان المنقوصُ من بنات الياء أظهرت الياء))[58] .

وبعد هذا أجد أنّ الكوفيّين– بناءً على ما قرّره ابنُ السكّيت – لا يختلفون مع البصريّين في تثنية الثلاثي المقصور . وأنّ المسألة لا خلاف فيها.

ب ــ تثنيةُ المقصور فيما زاد على ثلاثة أحرف[59]:

قال أبو سعيد: ((وقال الكوفيّون: إنّ العرب تُسقطُ الألفَ المقصورة فيما كثرُت حروفُه إذا ثَنّوا، فيقولون في خَوْزَلى وَقَهْقَرى، وما كان نحوهما: خوزلانِ، وقهقرانِ))[60].

مذهب الكوفيّين أنّهم يحذفون ألف الاسم المقصور عند التثنية إذا تعدّى الأربعة وكثُرت حروفُه قياساً على (خوزلانِ وقهقرانِ) المسموعان في (خوزلى وقهقرى)[61] .

وما نقله السيرافيُّ عن الكوفيّين ورد عند ابن السكّيت، إذ قال: ((الخَيزلَى مِشيةٌ فيها تفكُّك وكذلك الخَيزَرَى ... والخوزلَى والقهقرَى والهَندَبَى، فإذا ثنّيت أسقطت الياء فقلت الخوزلان والقهقران فلا تُثبتُ الياء فتقول: الخوزليان ولا القهقريان، لأنّ الحرف كثُرت حروفُه، فاستثقلوا جمع الياء مع الألف))[62] .

ورأيُ ابن السكّيت هذا يُثبتُ ما نسبهُ السيرافيُّ وآخرون إلى الكوفيّين من رأي، ولكن يبقى أمرٌ هو: هل قاس الكوفيّون كلّ مقصور على أربعة أحرف فأكثر على (خوزلان

وقهقران)؟ . والجواب عن ذلك هو أنّهم لم يقيسوا المقصور إذا كثُرت حروفُه على (خوزلان وقهقران). ونجد هذا واضحاً عند الفرّاء، قال: ((ويقالُ: جُمادى، والتّثنيةُ: جُماديان، والجمعُ جُماديات)[63]. وقال بعد ذلك: ((والشّهورُ كُلّها مذكّرة، تقول: هذا شهر كذا إلاّ (جماديين) فإنّهما مؤنثان))[64] . وذكره أبو بكر بن الأنباري أيضاً, قال: ((وأمّا أسماء الشهور فإنّها مذكّرة إلاّ جمادَيَين فإنّهما مؤنثتان))[65]. فلو كان القول على ما ذكره أبو سعيد وغيرُه لكان أجدر بالكوفيّين أن يُسقطوا الألف من (جُمادى) وهو مقصورٌ وألفُه خامسة، فيقولون في تثنيته: جُمادان وجمادين. في حين وجدناهم قد قلبوا الألف ياءً في التثنية.

وهذا ما ذهب إليه البصريّون، إذ جعلوا ألف المقصور ياءً فيما كان على أربعة أحرف فصاعداً. قال سيبويه : ((هذا بابُ ثتنية ما كان منقوصاً وكان عدّةُ حروفه أربعة أحرف فزائداً ... نحو أعشى، ومَغزَى وملَهًى، ومُغتزًى، ومَرْمًى ومَجرًى، تُثنّي ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء ... وذلك أَعشيانِ ومَغْزيان ومُغْتَزَيان))[66].

لذا قال أبو سعيد: ((ولم يفرّق أصحابُنا بين ما قلّت حروُفه أو كثُرت، ورأيت في شعر العرب (جُماديين) فرأيتُهم قد أثبتوا الياء فيها، ولم أر أحداً حذف الياء))[67]. ثم مضى بعد ذلك يؤيّد مذهبه بما ورد من شعر العرب. وقال بعد ذلك: ((ولم أرَ الكوفيّين استشهدوا على ذلك بشيء))[68] . هذا وقد انتصر جماعةٌ من النحويّين لمذهب البصريّين، منهم الأنباري وابن يعيش[69]، وابنُ عصفور الذي قال: ((فتقولُ في تثنية حُبارَى وجُمادَى على مذهب البصريّين: حُباريان وجُماديان، وعلى مذهب الكوفيّين: حُباران وجُمادان. والصحيح ما ذهب إليه البصريّون وبه ورد السماع))[70].

والذي ذكره أبو سعيد وغيرُه من ردّ على الكوفيّين فيه نظرٌ؛ لأنّ الذي ثبت عن الكوفيّين فيما مرّ هو عكس ما نُسب إليهم، فهم يقلبون ألف المقصور ياءً كما في(جماديان). ثم إنّ عدم استشهاد الكوفيّين بالشعر لا يُعدُّ دليلاً على أنّهم يُخالفون البصريّين. فالكوفيّون قالوا بما قال به البصريّون، إلاّ في (خوزلى وقهقرى)، فقد أوجبوا فيهما الحذف ولم يوجبوه في غيرهما. لذا عدّ هذه المسألة ممّا لا خلاف فيه بين المدرستين أولى.

2. قصر الممدود ومدّ المقصور :

أ ــ قصر الممدود[71] :

قال أبو سعيد في قصر الممدود: ((وقد أجمع على جوازه النّحويّون، غير أنّ الفرّاء يَشرِطُ فيه شروطاً يهملُها غيرُه ، فمن ذلك قولُ الرّاجز :

*** لابُدّ من صنْعَا وإن طال السفر ***

وإنّما هو: (صَنْعاءَ) ممدود))[72] .

أجاز الكوفيّون قصرَ الممدودِ في ضرورة الشعر، قال الفرّاء عن(صَنْعَا) في قول الشاعر السابق: ((فقصرها لضرورة الشعر وهي ممدودة)) [73].

وذكر ثعلبُ أنّ سلمةَ قال في قصر الممدود: ((سمعتُ الفرّاء يحكي عن الكسائيّ أنّه سمع: (اسقني شَربةَ ماً يا هذا) يريدُ شربةَ ماءٍ، فقصرَ وأخرجه على لفظ مَن التي للاستفهام. هذا إذا مضى، فإذا وقف قال شربة ما. وحُكي له أنّ المُريطاء قصرها بعضُ النّحويّين. فأجاز القصرَ والأصلُ المدّ))[74]. وقال أيضاً: ((وأنشدنا :

فلو أنّ الأطِبّا كانُ حولي وكان مع الأطبّاء الأُساةُ

فقصر في أوّل البيت ومدّ في آخره ، وأصلُه المدّ ... وأنشدنا أيضاً في الممدود فقُصر:

وأنتَ لو باكرتَ مشمولةً صَفْرَا كلون الفرس الأشقر

فقال: (صَفْرَا)، وهذا الجنسُ ممدود))[75].

وواضح ممّا ذُكر من نصوص أنّ أهل الكوفة يجيزون قصر الممدود. وهذا ما ذهب إليه البصريّون أيضاً، ونقل السيرافي مذهبهم هذا قائلاً: ((وأهلُ البصرة يجيزون قصرُ كلّ ممدود، ولا يفرّقون بين بعضه وبعض))[76].

واستشهد على جواز قصر الممدود بالسماع، قال: ((وقول الأعشى:

والقارحُ العَدَّا وكلَّ طِمِرَّةٍ ما إنْ تنالُ يدُ الطّويلِ قَذَالَها

وإنّما هو (العدّاء) فعَّال من العدْو. وقال شُميتُ بن زنباع:

ولكنّما أُهدي لقيسٍ هديّةً بِفِيّ من اهْداها لك الدّهرَ إثْلِبُ))[77].

وعلى ما تقدّم يكون النحويّون الكوفيّون والبصريّون متّفقين على جواز قصر الممدود. إلاّ أنّ الفراء خرج على هذا الإجماع فاشترط – فيما نقله السيرافي عنه – شروطاً لم يشترطها غيرُه في قصر الممدود، قال أبو سعيد: ((وزعم الفرّاءُ أنّه لا يجوزُ أن يُقصرَ من الممدود مالا يجوزُ أن يجيءَ في بابه مقصوراً، نحو (حمراء) و(صفراء)، لا يجوزُ أن تجيءَ مقصورةً؛ لأنّ مذكّرها (أفعل)، وإذا كان المذكّرُ (أفعل) لم يكن المؤنّث إلاّ (فعلاء) ممدودة))[78].

ولم أجد فيما وقفت عليه من كلامٍ للفرّاء ما يصحّحُ هذه النسبة إليه. وهذه النتيجةُ قد توصّل إليها من قبلُ الدكتور أحمد مكي الأنصاري[79]. ويبدو أنّ نص الفرّاء الذي قال فيه: ((وما كان نعتُ الذّكر فيه على أفعل فإنّ أُنثاه إذا كانت على فعْلاء فهي ممدودةٌ تُكتبُ بالألف، مثل حَمْراء وبيضاء وأشباه ذلك))[80]، هو الذي أشكل على النحويّين ودعاهم إلى أن ينسبوا إلى الفرّاء ما مرّ. وواضحٌ أنّ الفرّاء في نصّه هذا إنّما يقرّرُ القواعد التي تتصل بكتابة الممدود، وليس فيه ما يدلُّ على أنّه يمنعُ القصر فيه. ولعلّ ما ذكره ثعلب فيما سبق من قصر (صفراء) في أثناء حديث نقله حكاه سلمةُ عن الفراء فيه دليلٌ على أنّ الفرّاء لم يشترط شروطاً في قصر

الممدود، وبهذا يكونُ الفرّاءُ لم يخرج عن الإجماع الذي ذكره السيرافي، لذا فنسبة المخالفة إلى الفرّاء في هذه المسألة أمرٌ لا يعدو اللبس ، وهذا ما أقرّه الدكتور أحمد مكّي الأنصاري[81].

ب ــ مدّ المقصور[82]:

قال أبو سعيد : ((وأنشد الفرّاء أو غيرُه من الكوفيّين في مدّ المقصور:

قد علمتْ أُختُ بني السِّعلاءِ وعلِمتْ ذلك مــع الجِرَاءِ

أنَّ نِعْم مَأكولاً على الخَوَاء يالك من تمرٍ ومن شيشاءِ

ينْشَبُ في المسْعل واللَّهاءِ

فمدّ السّعْلا وهو مقصورٌ، وكذلك : الخَوَاء)) [83] .

اختلف النحويّون الكوفيّون والبصريّون في مدّ المقصور في ضرورة الشعر[84]. فذهب الكوفيوّن إلى جوازه. قال الفرّاء في مدّ المقصور: ((وأمّا قولُ الشاعر:

سيُغنيني الذي أغناك عنّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناء

فإنّه إنّما احتاج إليه في الشعر فمدّه، وكذلك قوله:

قد علمت أمُّ أبي السِّعلاءِ وعلمت ذاك مع الجِراء

أنْ نِعمَ مأكولاً على الخواء

فمدّ جميع هذه الحروف وهي مقصورةٌ لضرورة الشعر))[85]. وقال أيضاً: ((والجِراء مصدرُ الجارية يُكسرُ ويمدُّ، فإذا فُتح قُصر وربّما مُدّ وهو مفتوح في الشعر))[86] ، ثمّ أنشد البيت السابق، وقال بعده: ((فمدّ السِّعْلى وهو مقصور، والجَرى، والخوى ، وكُلّهن مقصوراتٌ))[87]. والمنقول عن الأخفش من البصريّين أنّه يوافقُ الكوفيّين، إذ ذهب إلى جواز مدّ المقصور أيضاً[88] .

أمّا البصريّون فنقل عنهم أبو سعيد منع مدّ المقصور، قال: ((وأهل البصرة يجيزون قصرَ كلِّ ممدود ... ولا يجيزون مدّ المقصور إلاّ الأخفش ومن تبعه))[89]. ويبدو أن حجّة البصريّين في منع مدّ المقصور أنّ المقصور هو الأصل فإذا مُدّ أدّى ذلك إلى أن يُردَّ إلى غير أصل[90] .

وعلى هذا ردّ أبو سعيد ما ذهب إليه الكوفيّون والأخفش، فقال بعد أن ذكر ما احتجّوا به من أبيات استدلّوا بها على جواز مدّ المقصور: ((وهذه أبياتٌ غيرُ معروفةٍ، ولا يُعرفُ قائلُها، وغيرُ جائزِ الاحتجاج بمثلها. ولو كانت صحيحةً لم يُعْوِزْنا تأوُّلُها على غير الوجه الذي تأوّلوه عليه))[91]. وقال في ردّ ما احتجّ به الأخفشُ: ((وليس له في ذلك حجّةٌ من وجهين؛ أحدُهما: أنّ البيت يجوزُ إنشادُه بفتح الغين: (فلا فقرٌ يدوم ولا غَناءُ). و(الغناء) ممدود، ومعناه (الغنى). ويجوزُ أن يكون (غناءُ) مصدر (غانيتُه) أي فاخرتُه بالغِنى عنه))[92].

وفي الحقيقة أنّ ما ذكره أبو سعيد السيرافي في ردّه لمذهب الكوفيّين من أنّ هذه الأبيات ليست معروفةً، ولا يعرف قائلُها، لا يرقى لأن يكون ردّاً، ولا يقبلُ منه طعنُه في ما أنشده الفرّاء؛ لأنّ الكوفيّين ثقات في الرّواية، فضلاً عن أنّهم تفوّقوا على البصريّين في علم الشعر[93] . وأنّ الكوفة كان فيها شيءٌ أبرز منه في البصرة، فقد كان فيها رواةُ الأشعار والشعراء[94]. وأنّ المذهبَ الكوفي أوسعُ روايةً لأشعار وعبارات اللغة عن العرب[95]. ثمّ إنّ أبا سعيد السيرافي قد تكلّف التأويل عندمّا قدّر الغناء مصدراً لغانيتُ لا مصدراً لغَنِيتُ، وما ذكره هنا فيه تعسّفٌ على حدّ قول ابن هشام[96]. لذا يمكن القول إنَّ ما ذهب إليه الكوفيّون والأخفشُ ومن تابعهم[97] راجحٌ؛ لورود السماع به، ثمّ إنّ قصر الممدود لهجةٌ من اللّهجات يذهبُ إلى القول بها بنو تميم وقيس وربيعة وأسد[98]. فضلاً عن أنّ هذه المسألةَ تدخلُ في باب الضرورة ، وللضرورة أحكامها.

رابعاً : التصّغيُر : تصغيُر التّرخيم :

من التّصغير نوعٌ يُسمّى تصغير الترخيم، وقد عرّفه أبو العباس المبرد بقوله: ((هو أن تحذفَ الزوائدَ من الاسم ثم تصغّرَ حروفَه الأصلية، فتقولَ في (أحمد): (حُميد) لأنّه من(الحمد)، وفي (الحارث): (حُرَيْث) لأنّه من (الحرثِ) ... وكذلك ذواتُ الأربعة، تقولُ في تصغير (قِنْديل) على لفظه (قُنَيْدِيلُ)، فإن صغّرته مرخّماً حذفت الياء فقلت (قُنَيْدِل) فعلى هذا مجرى الباب))[99].

ومذهبُ الفرّاء فيما يُنسب إليه، ويُنقل عنه أنّه يُخصّصُ هذا التصغيرَ في الأسماء الأعلام دون الصفات، فتقولُ على مذهبه في تصغير حارث (علم) : حُريث: وتمنعه إذا كان صفةً، فلا يجوز فيه إلاّ حُوَيْريث[100].

قال أبو سعيد : ((وقال الفرّاءُ في هذا الضرب من التّصغير: إنّ العربَ إنّما تفعلُ ذلك في الأسماء الأعلام مثل رجلٍ اسمه (حارث) أو (أسود) أو امرأةٍ اسمها (غَلاَب) أو (فاطمة)، ولو صغّروا (فاطمة) نعتاً من قولنا: فَطَمَت المرأةُ صَبيّتها فهي فاطِمة. أو صغّروا (حارثاً) من (حرث يحرثُ) وليس باسمِ رجلٍ أو (أسْود) من (فيه سواد) وليس باسمٍ له لم يحذفوا وقالوا: (حُوَيْرث) و(أُسَيِّد) و(فويطمة)))[101].

وما نُقل عن الفرّاء هنا لم أقف عليه في كتبه المتوافرة وكتب الكوفيّين الأُخر، ولعلّ ما يؤيّد هذا أنّ ابن منظور نقل رأي الفرّاء هذا من كتابه المفقود (المصادر)[102] .

ويبدو لي أنّ الفرّاء كان يذهبُ إلى ما نُسب إليه، نلمسُ ذلك من خلال المحاورة التي دارت بينه وبين الكسائي، ونقلها ابنُ المؤدّب قائلاً : ((وقال الفرّاءُ رحمه اللهُ: سألتُ الكسائي عن (آية) ما هي من الفعل ؟ فقال: (فاعلةٌ) وكانت في الأصل: (آيِيَةٌ) فخفّفوها. قال: فقلتُ: هلاّ صغّروها: (أُوَيِّيَةً) كما أنّ (صالحة) تُصغّر (صُوَيْلِحةً)؟ قال: صغّروها: (أُيَيَّةً) كما صغّروا:

فاطمة وعاتكة: (فُطَيْمَة) و(عُتَيْكَة). قال: فقلت: إنّما يجوزُ أن تُصغّرَ فاطمة: (فُطَيْمَة) إذا كانت اسماً موضوعاً وليس سبيل (آية) سبيلها)) [103].

فمن خلال هذه المحاورة يتبيّن لنا مذهبَ الفرّاء في إجازته تصغير الترخيم في الأسماء الأعلام فقط .

أمّا البصريّون فتصغيرُ الترخيم عندهم جائزٌ في كلّ أسماء الأعلام وفي الوصف. قال سيبويه: ((اعلم أنّ كلّ شيءٍ زِيدَ في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفَه في الترخيم، حتى تصيرَ الكلمةُ على ثلاثة أحرف لأنّها زائدةٌ فيها، وتكون على مثال فُعَيْل. وذلك قولك في حارث: حُريثٌ، وفي أسود: سُوَيدٌ، وفي غَلاَب: غُليبة ... وبناتُ الأربعة في التّرخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذفُ الزوائدَ حتّى يصيرَ الحرفُ على أربعةٍ لا زائدة فيه، ويكون على مثال فُعَيْعِل، لأنّه ليس فيه زيادة)) [104].

لذا قال أبو سعيد السّيرافي: ((ولم يفرّق أصحابنا بين هذين . وقد ذُكر في بعض الأمثال: (عرف حُمَيقٌ جمله)[105]. وهو تصغير أحمق، وليس باسم له))[106].

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الفرّاءُ في عدمِ إجازة تصغير النعت تصغير ترخيم له وجهٌ من الصّواب ؛ لأنّ الفرّاء إنّما أراد أن يمنعَ الخلطَ بين اسم العلم والنّعْت؛ لأنّ العلمَ إذا حُذف منه شيء، فإنّ المحذوفَ يُعرفُ لشهرةِ العَلَمِ على حدّ قول الرضي: ((لأنّ ما أُبْقي منه دليلٌ على ما أُلقي لشُهرتِه))[107]. أمّا إذا صغّرنا الصفة، لا يُعلم حينئذٍ هذا التصغير، هل هو تصغير اسم العلم أو الصفة. فلو قلنا في حارث اسم علم: حُرَيث، وفي حارث صفةً لرجل: حُوَيْرِث. بان الفرقُ ولم يلتبس العَلَمُ بالصفة. لذا نجدُ من المحدثين من يذكرُ بأنّ تصغيرَ الترخيم قليلٌ في كلام العرب ومن العلماء من يراه شاذاً لِما يؤدّي إليه من إلباس[108] . فلو طبّقنا ما ذهب إليه الفرّاءُ، لما أدّى تصغيرُ التّرخيم إلى أيّ التباس.

خامساً : الإعلال : 1. الإعلال بالقلب : أصلُ (آية) :

ذكر أبو سعيد السيرافي مذاهبَ النّحويّين في (آية) ، فذكر أنّ أصلها عند الخليل(أَيَيَةٌ) على (فَعَلَةٌ)، وعند الفرّاء (أَيْيَةٌ) على (فَعْلَةٌ)، وعند الكسائي (أَيِيَةٌ) على (فَعِلَةٌ)[109].

للنّحاة في (آية) أقوالٌ عدّة ، فقد ذهب الكسائيُّ من الكوفيّين إلى أنّ (آية) هي في الأصل (آيِيَة) على وزن (فَاعِلَة) [110] فكُرِه اجتماعُ الياءين مع كسر الياء الأولى منهما، فحُذفت [111] .

قال ابن الأنباري : ((وقال الكسائيُّ: آية، وزنها من الفعل: فاِعلَة. الأصل فيها: آيِيَة على وزن: ضاربة فكان يلزمُ الياءين الإدغامُ، فتصير: آيَّــة، على وزن: دابّة وخاصّة، فاستثقلوا هذا، فحذفوا إحدى الياءين))[112] . فعلى ما ذكره أبو بكر بن الأنباري يكونُ ما نسبه السيرافيُّ إلى الكسائيّ من أنّ (آية) عنده في الأصل أَيِيَةٌ ليس صحيحاً. أمّا الفرّاء فقد خالف رأي

الكسائيّ. إذ إنّ (آية) عنده (أيْيَة) على وزن (فَعْلَة) ساكنة العين. قال أبو بكر: ((قال الفرّاء: وزنُها من الفعل: فَعْلَة، أصلُها: أيَّة، فاستثقلوا التشديد، فأتبعوه الفتحة التي قبله))[113]. وعلّل ابنُ عصفور ما ذهب إليه الفرّاء بأنّهم استثقلوا اجتماع ياءين فأبدلوا الياء الساكنة ألفاً تخفيفاً، وذكر أنّ حُجّةَ الفرّاء أنّهم إنّما يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها كما في (عَيْب وعاب) ، فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياءٌ أخرى[114] . وهذه الحجة الأخيرة ذكرها أبو سعيد السيرافي عن الفرّاء[115] .

ويبدو أنّ أبا زكريا الفرّاء مسبوقٌ بهذا القولِ ، إذ حكاه سيبويه عن غير الخليل، قال: ((وقال غيرُه: إنّما هي أيَّةٌ وأيٌّ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألفَ لاجتماعهما، لأنّهما تُكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحَيَوان، وكما قالوا ذوائبُ، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة. وهذا قولٌ))[116] .

وشرح أبو سعيد السّيرافيُّ مذهب الذين حكى عنهم سيبويه في (أَيَّة) فذكر أنّهم استثقلوا اجتماع ياءين فقلبوا إحداهما ألفاً لأنّهما حرفا علَّةٍ ، كما قُلبت إحدى الواوين إذا اجتمعتا كقلبهم أواصل جمع واصلة، وأويصلة تصغير واصلة، والأصل: وواصل، و وويصلة. وكذلك حَيَوان والأصل حييان[117] .

وذهب أحدُ الباحثين إلى أنّ سيبويه رأى أنّ هذا المذهب غيرُ راجح، لذا قال عنه وهذا قول[118] . ويبدو لي أنّ الباحث قد وَهِم فيما أطلقهُ من حكم على سيبويه ، فعبارة (وهذا قولٌ) ليس فيها ما يدلّ على رفضٍ أو إنكار لمن قال بهذا الرأي . خاصّة وأنّ سيبويه قد ذكر هذا القول بعد أن وصف قولَ الخليل بالشذوذ ، فضلاً عن هذا أنّ المبرّدَ بعد أن ذكر هذا الرأي قال بجوازه ، لأنه اسمٌ غيرُ جارٍ على فِعْل على حدّ تعبيره[119].

أمّا الخليل فقد ذهب إلى أنّ (آية) في الأصل (أَيِيَةٌ) على (فَعَلَةٌ)، قال: ((إنّ الألف التي في وسط الآية من القرآن، والآيات العلامات هي في الأصل: ياءٌ، وكذلك ما جاء من بناتها على بنائها نحو: الغاية والرّاية وأشباه ذلك...))[120]. فالذي حصل، أنّ الياء تحركت بالفتح، وما قبلها مفتوح، فانقلبت ألفاً. والغريب أنّ مكّياً القيسي نسبَ هذا الرأي إلى الكوفيّين، قال: ((وقال الكوفيّون: آية: فَعَلة بفتح العين، وأصلُها أَيَيَة، فقُلبت الياءُ الأولى ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها))[121].

ممّا تقدّم يتبيّن لنا أنّ في (آية) ثلاثةَ أقوال ، والذي جرى في هذه الأقوال جميعاً هو اعتلالُ العين، والقياس اعتلالُ اللام وتصحيحُ العين. والأَوْلى عندي ما ذُكر عن الخليل بن أحمد، لتحرّك الياء الأُولى بالفتح وما قبلها مفتوح ، فقُلبت ألفاً ثم أُدغمت في الألف الأُولى فصارت (آية) .

2. الإعلال بالحذفِ : إعلالُ المصدرِ من مزيد الفعل الثلاثي الأجوف ، أو المحذوف من إقام :

قال أبو سعيد : ((وقال الأخفشُ والفرّاءُ : الذاهبُ هو الأوّل ؛ لأنّ حقّ اجتماع الساكنين أن يسقطَ الأوّلُ منهما))[122] .

إذا كان المصدرُ على وزنِ (إفْعَال) فإنّه يُحملُ على فِعلِه في الإعلال، فكما يُقالُ في (أقْوَم): أقام، إذ نقلوا حركةَ الواوِ وهي الفتحة إلى الصحيح الساكن قبلها، ثم قلبوا الواو ألفاً. كذلك يُقالُ في المصدر الذي هو (إقوام): إقام، وكذلك أبين، أبان، وإبيان: إبانَ، ونحو ذلك. إذ نقلوا حركة الواو والياء، وهي (الفتحة) إلى الصحيح الساكن قبلهما، وقلبوا الواو والياء ألفاً، فصارتا: إقاام وأباان، فالتقى ألفان: ألفُ إفعال، والألف المنقلبة عن الواو والياء، والتي هي عين. فحُذفت أحداهُما منعاً لالتقاء الساكنين. وقد اتّفق النحويّون على هذا الحذف، إلاّ أنّهم اختلفوا في المحذوف من الألفين، فذهب الفرّاءُ إلى أنّ المحذوفَ منهما الألفُ الأولى، قال: ((وأمّا قوله : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور/37] فإنّ المصدرَ من ذوات الثلاثةِ إذا قلت: أَفْعلت كقِيلك: أقَمْت وأَجَرْت وأَجَبْت يقال فيه كلّه: إقامةٌ وإجارةٌ وإجابةٌ لا يسقط منه الهاء. وإنّما أُدخلت لأنّ الحرفَ قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: أَقَمْتُه إقْوَاماً وإجْوَاباً فلمّا سُكّنت الواو[123] وبعدها ألفُ الإفعال فسَكنتا سقطت الأُولى منهما، فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثيرٌ للحرف))[124]. ووافقه في هذا الحذف أبو الحسن الأخفش[125].

أمّا الخليل وسيبويه وبقية البصريّين، فذهبوا إلى أنّ المحذوف من إقام الألفُ الثانيةُ[126]. قال المبرّدُ: ((فأمّا سيبويه والخليل فيقولان: المحذوفة الزائدة. وأمّا الأخفش فيقول: المحذوفةُ عينُ الفعل))[127]. وقال أبو سعيد: ((فقال الخليل وسيبويه: الذاهبُ هو الساكن الثاني؛ لأنّ الساكنَ الثاني زائدٌ والأوّل أصلي، وإسقاطُ الزائد أوْلى))[128] .

ويبدو أنّ ما ذهب إليه الفرّاءُ والأخفشُ فيه وجه من الصواب، فحذفُ الساكن الأوّل أَوْلى، قياساً على حذف الساكن الأوّل إذا التقى ساكنان، ويقوّيه أيضاً أنّ التاء عوض عن المحذوف من الأصل، قال الأزهري: ((ولكن المعهود في التاء أنّها تُعوّضُ من الأصول))[129]. ففي هذا دليلٌ على أنّ المحذوف من الألفين هي الأُولى.

سادساً : مسائل متفرّقة : 1. إتمامُ اسم المفعُول من الأجوف الواوي :

ذهب الكسائيّ إلى جواز إتمامِ اسم المفعول من الأجوف الواوي، ورُوي عنه أنّه حكى: خاتمٌ مَصْوُوغ، والأصل (مصُوغ) ، وأجاز في اسم المفعول أن يأتي كلّه بالتمام قياساً على هذا، قال أبو سعيد: ((وقد زعمَ الكسائيُّ أنّه سمِعَ ذواتِ الواو على الأصل، كقولهم: خاتمٌ مَصْوُوغ، وأجاز فيه كلِّه أن يأتيَ على الأصل))[130].

وما ذكر عن الكسائيّ هنا لم أقف عليه في كتب الكوفيّين الموجودة وللفرّاءِ رأيٌ مخالفٌ لرأي الكسائيّ، حكاه عنه ابنُ السّكيت، قال: ((وليس يأتي مفعولٌ من ذواتِ الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلاّ حرفان، وهو مسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثَوبٌ مَصْوُونٌ، فإنّ هذين جاءا نادرين، والكلام مَصُونٌ، ومَدُوفٌ. فأمّا ماكان من ذوات الياء فإنّه يجئُ بالنقصانِ والتمامِ، نحوُ طعامٌ مَكِيلٌ ومَكْيُولٌ، ومَبِيْعٌ ومَبْيُوع ...)) [131] .

فالفراء يعدُّ مجئَ (اسم المفعول) بالتمام نادراً لا يقاسُ عليه . أمّا سيبويه فقد منع إتمامَ اسمِ المفعول من الأجوف الواوي، قال: ((ولا نعلمُهم أتمّوا في الواوات، لأنّ الواواتِ أثقلُ عليهم من الياءات، ومنها يفرُّون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة))[132]. أمّا المبرّد فأجاز ما ذهب إليه الكسائيُّ، وقيّد هذا الجوازَ بالضّرورة، قال: ((ولستُ أراه ممتنعاً عند الضرورة، إذا كان قد جاء في الكلام مثلُه)) [133].

ويبدو أنّ من منع الإتمام في ذوات الواو، إنّما منعه لثقل اجتماع الواوين مع الضمة[134]. وردّ المبرّد علّة المنع هذه، محتجّاً بأنّ هناك ما فيه واوان وضمّتان، نحو: النُّوُور، وسُوُور، وغُوُور. وهذا أثقل من (مفْعُول) من الواو . إذ فيه واوان وضمّتان[135] .

وردّ السيرافيُّ ما سَمِعَه الكسائيّ وأجازه قائلاً: ((ولعلّ الذي حكاه الكسائيُّ إنّما سمعه من قوم لا يَحتجُّ سيبويه بمثلهم))[136] . ويبدو أنّ ما حكاه الكسائيُّ فيه وجهٌ من الصّواب، فما ذكره قد ورد السماعُ به، وسُمع أيضاً: (مَصْوُون ، ومَعْوُود ، ومَقْوُود ، ومَقْوُول)[137] . ولكنّ السماعَ في هذا من القلّة ولا يُمكن أن يُقاسَ عليه، لأنّ الأصل المشهور مجئُ ذواتِ الواو بالنقصان، فعَدُّ ما ذُكر ممّا سُمع ههنا نادراً أو ضرورةً أولى من القياس عليه .

2. حذف التاء من (إقامة) في حال الإضافة :

قال أبو سعيد: ((وذكر الفرّاءُ أنّ الهاءَ لا تسقطُ إلاّ ممّا كان مضافاً ، فالإضافة عوضٌ منها، وأنشد:

إنّ الخليطَ أجدّوا البَيْنَ فانْجَردوا وأخْلَفُوك عِدَ الأمر الذي وعدوا

وذكر أنّ الأصل: عِدَة الأمر، والهاءُ سقطت للإضافة، وأنّ ذلك لا يجوز في غير الإضافة))[138] .

مذهبُ الفرّاءِ أنّ حذفَ التاء من (إقامة) مشروطٌ عنده بالإضافة، فكأنّ المضافَ إليه قام مقام التاء المحذوفة، قال في قوله تعالى: ﴿**وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ**﴾ : ((وإنّما استُجيز سقوطُ الهاء من قوله: ﴿**وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ**﴾ لإضافتهم إيّاه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها في الإضافة. وقال الشاعر:

إنّ الخليطَ أجدّوا البينَ فانْجردوا وأخْلَفُوك عِدَ الأمر الذي وعدوا

يريد عِدَةَ الأمر ، فاستجاز إسقاطَ الهاء حين أضافها)) [139].

فالفرّاءُ لم يجز حذف الهاء إلاّ في حال الإضافة، كأنّه يعدّ الإضافةِ عوضاً عن التاء، أو أنّها تقوم مقام العوض[140]. وتابع أبو بكر بن الأنباري الفرّاءَ فيما ذهب إليه، إذ قال: ((والفرّاءُ يقولُ (عِدَ) بغير ياء، بمعنى عِدَة؛ وهو الصحيح))[141].

وما ذهب إليه الفرّاءُ خلافُ ما ذهب إليه سيبويه، قال أبو سعيد : ((وقد أجاز سيبويه ألاّ تدخل الهاءُ عوضاً، واحتجّ بقوله عزّ وجل: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ولم يفصل بين ما كان مضافاً وغير مضاف))[142].

جاء في الكتاب: ((هذا باب ما لحقته هاءُ التأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولُك: أقمتُهُ إقامةً، واستعنتُه استعانةً، وأريتُه إراءةً. وإن شئت لم تعوّض وتركت الحروف على الأصل. قال الله ﷻ: ﴿ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَـٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ [النور/37])) [143].

فالفرّاءُ وسيبويه متّفقان على سقوط التاء في الإضافة، إلاّ أنّهما اختلفا في حال غير الإضافة، فالفرّاءُ منع الحذف لأنّ المضاف إليه يقوم مقام التاء، وسيبويه أجاز. ويبدو أن تخريج الفرّاءِ لحذف التاء في حال الإضافة أقوى وأظهر. وبه قال الزجّاج[144]، والزمخشري[145]، وفضّله الرضيُّ قائلاً: ((وهو أولى؛ لأنّ السماع لم يثبت إلاّ مع الإضافة)) [146]، ورجّحه أبو حيان[147].

نتائج البحث

ــ بيّن البحث وجه الاتّفاق بين الفرّاء وسيبويه في وزنهما الرباعي المضعّف على (فَعْلَل)، وأنّ توجيه الكوفيّين لـ(كبكب) ونحوه على أنّه من (فعّل) صوابٌ للعلّة التي ذُكرت .

ــ أثبت البحث أنّ القول بوجود الزيادة في الرباعي والخماسي من الأسماء – حسب ما يُنقل عن الكسائيّ والفرّاء – بعيدٌ ، لأنّ ما حكم به الخليل وسيبويه ومَن تابعهم أقوى وأثبت .

ــ وبيّن وجه اتّباع السيرافيّ للفرّاء في عدم مدّ المصدر (فعّيلى)، الذي خالف فيه الفرّاء شيخه الكسائيّ، محتجاً بعدم السماع .

ــ وبين أيضاً وجه الاتّفاق بين سيبويه والفرّاء على مجيء (مَفْعُل) بالهاء، ووجه الاختلاف بينهما، إذ جعل الفرّاء (مَفْعُل) جمعاً لـ(مفْعُلة)، في حين أنكر سيبويه أن يكون جمعاً أو مفرداً .

ـ وأنّ الكوفيين لا يختلفون مع البصريين في تثنية الثلاثي المقصور، حسب ما قرّره ابن السكّيت، وأنّ نظرة واحدة جمعت المذهبين، ولا خلاف في المسألة .

ـ أثبت البحث رأي الكوفيين في تثنية المقصور فيما زاد على ثلاثة أحرف، وبيّن وهم النحويين الذين نسبوا الخلاف للكوفيين مع البصريين في هذه المسألة، التي تبيّن أنْ لا خلاف فيها بينهما حسب ما ورد عن الكوفيين .

ـ وبيّن البحث أنّ حجّة الفرّاء في عدم إجازة تصغير النعت تصغير ترخيم فيها وجهٌ من الصواب، لما أراده من منع الخلط بين الاسم العلم والنعت .

ـ كما بيّن وجه الاتّفاق بين سيبويه والفرّاء في حذف التاء من (إقامة) في حال الإضافة، ووجه الاختلاف بينهما في حال غير الإضافة، وأنّ رأي الفرّاء وتخريجه أقوى وأظهر .

الهوامش

(1) عزا بعضُ النحاة هذا الرأي لعامة الكوفيّين، ينظر: سر صناعة الإعراب : 180/1 ، 181 ، 190، والمنصف : 200/2، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر : 111، وشرح الشافية : 62/1 ، 367/2 .

(2) شرح السيرافي : 310/5 .

(3) معاني القرآن : 114/3 .

(4) ينظر : إصلاح المنطق : 319 , ومجالس ثعلب : 467/2 , والأضداد : 237 – 238 ، والزاهر : 226/1–227 .

(5) إصلاح المنطق : 221 .

(6) الكتاب : 4 / 294 .

(7) شرح السيرافي: 309/5 .

(8) المصدر نفسه : 310/5 .

(9) ينظر : المقاصد الشافية للشاطبي : 347/8 .

(10) هذه المسألة (114) في الإنصاف ، و(87) في ائتلاف النصرة ، (فصل الاسم) .

(11) في الأصل : (فعلال وإلاّ قوي) ، والصواب ما أثبتّه .

(12) شرح السيرافي : 219/5 .

(13) ينظر : الإنصاف : 793/2 ، وشرح الشافية : 47/1 ، وارتشاف الضرب : 28/1 – 29 ، وائتلاف النصرة : 84 .

(14) ينظر : المصادر السابقة .

(15) ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 127/2 .

(16) جهود الفرّاء الصرفية : 46 .

(17) ينظر : المصدر نفسه : 47 .

(18) ينظر : مدرسة الكوفة : 185 .

(19) الكتاب : 328/4 .

(20) ينظر : المقتضب : 204/1 ، 206 ، والأصول في النحو : 39/3 .

(21) ينظر : العين : 48/1 – 49 .
(22) ينظر : المصدر نفسه : 49/1 .
(23) ينظر : الكتاب : 146/4 .
(24) ينظر : المنصف : 24/1 – 25 ، 28 ، والمقتضب : 191/1 .
(25) الكتاب : 328/4 – 329 .
(26) في الأصل : (فوصل) .
(27) شرح السيرافي : 219/5 .
(28) ينظر : الإنصاف : 794/2 ، وشرح الشافية : 47/1 .
(29) ينظر: المساعد : 629/2 ، وشفاء العليل : 863/2 .
(30) ينظر: شرح الشافية : 168/1 ، وارتشاف الضرب : 500/2 ، والمزهر : 101/2 .
(31) ينظر: المقصور والممدود ، ابن ولّاد : 41 .
(32) شرح السيرافي : 426/4 .
(33) المقصور والممدود ، الفراء ، تح: ماجد الذهبي : 15 .
(34) المصدر نفسه : 15 .
(35) المصدر نفسه : 14 – 15 ، وينظر: المقصور والممدود ابن السكّيت : 48 .
(36) شرح السيرافي : 426/4 .
(37) شرح الشافية : 168/1 .
(38) شرح السيرافي : 465/4 ، وينظر : فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب ، للسيرافي : 84 – 85 .
(39) ينظر : شرح الشافية : 169/1 .
(40) معاني القرآن : 151/2 – 152 .
(41) إصلاح المنطق : 222 – 223 .
(42) المصدر نفسه : 223 .
(43) ينظر : منهج الكوفيّين في الصرف : 330 ، وجهود الفرّاء الصرفية : 115 .
(44) ينظر : المنصف : 308/1 ، والمحتسب : 144/1 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 181/1 .
(45) الكتاب : 90/4 .
(46) شرح الشافية : 168/1 .
(47) الكتاب : 273/4 .
(48) شرح السيرافي : 465/4 .
(49) فوائت كتاب سيبويه : 85 .
(50) شرح السيرافي : 465/4 ، وينظر : فوائت كتاب سيبويه : 85 .
(51) في الأصل : (الرثمى) ، والصواب ما أثبتّه ، ينظر هامش رقم (2) من الكتاب : 388/3 .
(52) شرح السيرافي : 138/4 ، وينظر : المخصص ، ابن سيده : 113/15 .
(53) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : 180/1 ، وشرح المفصل : 148/4 ، وشرح الجمل لابن عصـــفور : 141/1 ، وشرح التسهيل لابن مالك : 92/1 ، وارتشاف الضرب : 565/2 .
(54) المقصور والممدود ، تحقيق الذهبي : 9 .

(55) المصدر نفسه : 79 .
(56) ينظر : المصدر نفسه : 5 ، 14 ، 22 .
(57) المقصور والممدود : 43 .
(58) الكتاب : 386/3 ، 387 ، وينظر : المقتضب : 87/3 ، والأصول : 417/2 – 418 .
(59) هذه المسألة (110) في الإنصاف ، و(63) في ائتلاف النصرة ، (فصل الاسم) .
(60) شرح السيرافي : 139/4 .
(61) ينظر : المخصّص : 114/15 ، والإنصاف 754/2 ، وشرح المفصّل : 149/4 .
(62) المقصور والممدود : 69 – 70 .
(63) الأيّام والليالي والشهور : 42 .
(64) المصدر نفسه : 42 ، وذكر هذا المعنى أيضاً في كتابه المذكّر والمؤنث : 94 .
(65) المذكر والمؤنث : 270/1 ، 271 ، وينظر : شرح القصائد السبع : 546 .
(66) الكتاب : 389/3 – 390 ، وينظر : المقتضب : 40/3 ، 87 .
(67) شرح السيرافي : 139/4 .
(68) المصدر نفسه : 140/4 .
(69) ينظر : الإنصاف : المسألة (110) : 754/2 – 758 ، وشرح المفصل : 149/4 .
(70) شرح الجمل : 142/1 .
(71) وردت هذه المسألة ضمن المسألة (109) في كتاب الإنصاف .
(72) شرح السيرافي : 211/1 ، وينظر : ضرورة الشعر للسيرافي : 92 ، والمخصّص : 110/15.
(73) المنقوص والممدود : 28 .
(74) مجالس ثعلب : 87/1 – 88 .
(75) المصدر نفسه : 88/1 ، وينظر : الصرف في مجالس ثعلب : 32 .
(76) شرح السيرافي : 212/1 ، وينظر : ضرورة الشعر : 94 .
(77) شرح السيرافي: 211/1 ، وينظر : ضرورة الشعر : 93 .
(78) شرح السيرافي : 211/1–212 .
(79) ينظر : أبو زكريا الفرّاء : 263 ، 264 .
(80) المنقوص والممدود : 15، وما ذكره الفرّاء هنا لا يختلف عمّا ذكره سيبويه في الكتاب : 27/4 . إذ قال: ((وإعلم أنَّ مؤنّث كلِّ
أفعلَ صفةً فعلاءُ)) .
(81) ينظر : أبو زكريا الفرّاء : 264 .
(82) هذه المسألة (109) في الإنصاف ، و(64) في ائتلاف النصرة ،(فصل الاسم) .
(83) شرح السيرافي : 213/1 ، وينظر : ضرورة الشعر : 98 .
(84) ينظر : الإنصاف : 2 / 754 ، وضرائر الشعر : 38 ، وأوضح المسالك : 4 / 297 ، وائتلاف النصرة : 71 .
(85) المقصور والممدود ، تحقيق النبهان والبقاعي : 59 ، وينظر : المقصور والممدود لابن ولاّد : 71.
(86) المقصور والممدود : 52 .
(87) المصدر نفسه : 53 .

(88) ينظر : شرح السيرافي :1 / 212 ، والإنصاف:2/ 745 ، وضرائر الشعر : 309 ، وائتلاف النصرة : 71.
(89) شرح السيرافي : 1 / 212 .
(90) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 213 ، والأصول في النحو : 3 / 447 ، والأنصاف : 2 / 749 .
(91) شرح السيرافي : 1 / 213 ، وضرورة الشعر : 98 .
(92) شرح السيرافي : 1 / 213 .
(93) ينظر : الخصائص 1 / 388 ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 135 .
(94) ينظر : مدرسة الكوفة : 38 .
(95) ينظر : مقدمة كتاب الموفي : 6 ، والمدارس النحوية ، شوقي ضيف: 159، والأصول ، تمام حسّان : 39 .
(96) ينظر : أوضح المسالك : 4 / 297 ، وشرح التصريح : 2 / 505 .
(97) نُسب القولُ إلى ابن ولاد وابن خروف أنّهما وافقا الكوفيّين في مدّ المقصود ، ينظر : ضرائر الشعر : 41 .
(98) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 168 ، ولهجة تميم : 169 ، ولهجة قبيلة أسد : 148 – 149 .
(99) الكامل : 2 / 903 ، وينظر : شرح المفصل : 5 / 137 ، وحاشية الصبان : 4 / 238 – 239 .
(100) ينظر : شرح المفصل 5 / 137 ، وشرح الشافية : 1 / 283 ، وارتشاف الضرب : 1 / 400 .
(101) شرح السيرافي : 4 / 214 .
(102) ينظر : اللسان : مادة (أيا) .
(103) دقائق التصريف: 229، وينظر: اللسان: 62/14، إذ نقل ابن منظور هذه المحاورة عن كتاب الفـرّاء المفقـود (المصادر).
(104) الكتاب : 3 / 476 ، وينظر : المقتضب : 2 / 292 ، والكامل : 2 / 903 ، والأصول : 3 : 60 – 61 .
(105) ينظر: مجمع الأمثال : 2 /12 .
(106) شرح السيرافي : 4/ 214 .
(107) شرح الشافية : 3 / 283 .
(108) ينظر: الترخيم في اللغة العربية ، د. إبراهيم حسن إبراهيم : 65 .
(109) ينظر: شرح السيرافي: 5 / 318 .
(110) ينظر : دقائق التصريف : 229 ، والحجة في القراءات السبع , لابن خالويه : 193، والمحتسب : 1/ 134 .
(111) ينظر: شرح السيرافي: 5 / 318 ، وشرح الشافية: 3/ 118 .
(112) الزاهر: 1/ 241 .
(113) المصدر نفسه :1/ 241، وينظر: الحجّة في القراءات السبع : 193، وشرح الشافية : 3/ 118 .
(114) ينظر: الممتع : 368 .
(115) ينظر: شرح السيرافي: 5 / 318 .
(116) الكتاب : 4/ 398 .
(117) ينظر: شرح السيرافي: 5 / 318 .
(118) ينظر: جهود الفراء الصرفية : 300.
(119) ينظر: المقتضب : 1/ 289 .
(120) العين : 8 / 441 ، وينظر رأي الخليل في : الكتاب : 4 / 398 – 399 ، والمقتضب : 1 / 289.
(121) مشكل إعراب القرآن ، لمكي القيسي : 1 / 414 .

(122) شرح السيرافي : 4 / 458 .
(123) أي بعد نقل حركتها إلى الصحيح الساكن قبلها ، ثم قلبت ألفاً.
(124) معاني القرآن : 2 / 254.
(125) ينظر: المنصف : 1/ 292 ، وشرح المفصّل : 6/ 58 ، والممتع : 316 ، وشرح الشافية : 1/ 165 .
(126) ينظر : المصادر نفسها .
(127) المقتضب : 1/ 243 .
(128) شرح السيرافي : 4 / 458 .
(129) شرح التصريح : 2 / 748.
(130) شرح السيرافي : 5 / 249 .
(131) إصلاح المنطق : 222 .
(132) الكتاب : 4 / 349 .
(133) المقتضب : 1 / 240 – 241 .
(134) ينظر : الكتاب : 4 / 349 ، والممتع : 300 .
(135) ينظر : المقتضب : 1 / 241 ، والمنصف : 1 / 285 .
(136) شرح السيرافي : 5 / 249 .
(137) ينظر : المنصف : 1 / 285 ، والممتع : 300 .
(138) شرح السيرافي : 4 / 458.
(139) معاني القرآن : 2 / 254 .
(140) ينظر : منهج الكوفيّين في الصرف : 336 .
(141) شرح القصائد السبع : 97 .
(142) شرح السيرافي : 4 / 458 .
(143) الكتاب : 4 / 83 .
(144) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 46 .
(145) ينظر: الكشاف : 3 / 248 .
(146) ينظر: شرح الشافية : 1 / 165 .
(147) ينظر: البحر المحيط : 7 / 453 .

المصادر والمراجع

1. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبـي بكر الشرجي الزّبيدي (802هـ)، تح: د. طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، بيروت ، ط1، 1987م .
2. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ابن القطّاع الصقلي (515هـ) ، تح : د.أحمد محمد عبد الدايم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1998م.
3. أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي ، مكتبة النهضة ، بغداد .
4. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د.أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، مصر، 1964م.
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الأندلسي(745هـ)، تح : د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1، 1998م.

6. إصلاح المنطق ، ابن السكّيت يعقوب بن يوسف(244هـ)، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1970م .
7. الأصول دراسة ابستمولجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمّام حسّان ، عالم الكتب ، القاهرة، 2004م.
8. الأصول في النحو ، أبو بكر بن السّراج(316هـ) ، تح : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط3، 1996م .
9. الأضداد ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (328هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987م .
10. إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (338هـ) ، تح : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت ، ط2، 1985م .
11. الألفاظ ، ابن السكّيت (244هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، 1998م .
12. أمالي ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي (542هـ)، تحقيق ودراسة: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 1992م.
13. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين : البصريّين ، والكوفيّين، أبو البركات الأنباري (577هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط4 ، 1961م .
14. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري(761هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
15. الأيّام والليالي والشهور، أبو زكريا الفرّاء (207هـ)، تح: د. إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، ط2 ،1980 م .
16. الإيضاح في شرح المفصّل ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب(646هـ)، تح : د. موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني، بغداد.
17. البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي(745هـ)، بعناية محمد صدقي جميل ، دار الفكر، بيروت، 1992م .
18. البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري(577هـ) ، تح : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السّقا ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ،1980 م .
19. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبَري(616هـ)، تح: محمد علي البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر، 1976 م.
20. الترخيم في العربية ، د. إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسّان، القاهرة، 1988م .
21. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أمّ قاسم المرادي(749هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن بن علي سليمان، دار الفكر العربي ، مصر، ط1، 2001م.
22. جهود الفرّاء الصرفيّة، محمد بن علي خيرات دغريري، رسالة ماجستير مقدّمة إلى كلية اللّغة العربية، جامعة أمّ القرى، 1991م .
23. حاشية الصبّان على شرح الأشموني ، محمد بن علي الصبّان(1206هـ)، تح: د. طه سعد عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية ، مصر.
24. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي(392هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط4 ، 1994م .
25. دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب، تح : د. أحمد ناجي القيسي، و د. حاتم صالح الضامن، و د. حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1987م .
26. الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر بن الأنباري (321هـ) ، تح: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
27. سر صناعة الإعراب ، ابن جنّي(392هـ) ، تح : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط2، 1993م .
28. شرح التسهيل ، ابن مالك(672هـ) ، تح : د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ط1 ، 1990م .
29. شرح جمل الزّجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (669هـ) ، تح : د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ، 1980م .
30. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي(686هـ)، تح: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1982م .

31. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن الأنباري (328هـ)، تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط5 .
32. شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (368هـ) ، تح : أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2008م .
33. شرح المفصّل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش(643هـ)، المطبعة المنيرية ، مصر.
34. شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله السلسيلي(770هـ)، تحقيق ودراسة: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، مكتبة الفيصلية ، مكّة المكرّمة ، ط1 ، 1986م .
35. ضرائر الشعر ، ابن عصفور الإشبيلي(669هـ) ، تح: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، القاهرة ، ط1 ، 1980م .
36. ضرورة الشعر ، أبو سعيد السيرافي(368هـ) ، تح : د. رمضان عبد التوّاب، دار النهضة العربية ،بيروت ، ط1 ، 1985م .
37. العين ، الخليل بن أحمد(175هـ)، تح : د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرّائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، ط1 ، 1988م .
38. فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب ، أبو سعيد السيرافي (368هـ) ، دراسة وتحقيق : د. محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 2000م .
39. الكامل ، أبو العباس المبرّد(285هـ)، تح : د. محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1992م .
40. الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط3 ، 1988م .
41. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله الزمخشري(538هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
42. لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين بن منظور(711هـ)، دار صادر، بيروت .
43. اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1996م .
44. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، 1978م .
45. لهجة قبيلة أسد ، د. علي ناصر غالب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1989م .
46. ليس في كلام العرب ، ابن خالويه (370هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرمة ، ط2 ، 1979 .
47. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى(291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، النشرة الثانية.
48. مجمع الأمثال ، الميداني(518هـ)، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنّة المحمدية ، 1955م .
49. المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي(392هـ) ، تح :علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ، 1994م .
50. المخصص ، ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل (458هـ) ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ط1 ، 1316 هـ .
51. المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر ، ط7 .
52. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط2، 1958م .
53. المذكّر والمؤنّث ، أبو بكر بن الأنباري (328هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، 1981م .
54. المذكّر والمؤنّث ، أبو زكريا الفرّاء (207هـ)، تح : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 1989م .
55. المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ،جلال الدين السيوطي (911هـ) ، شرح وضبط وتعليق: محمد أحمد جاد ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة ، ط3 .
56. المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل (769هـ) ، تحقيق وتعليق : د. محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق، 1980م .
57. مشكل إعراب القرآن ، مكّي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، تح : د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003م .

58. معاني القرآن ، أبو زكريا الفراء (207هـ) ، تح : محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، 1983م .
59. معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج(311هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1988م .
60. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي(790هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ،ط1 ، 2007م.
61. المقتضب ، أبو العباس المبرّد(285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م .
62. المقصور والممدود ، أبو زكريا الفراء(207هـ) ، تح :عبد الإله النبهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة ، 1983م .
63. المقصور والممدود ، أبو زكريا الفراء ، تح : ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1988م .
64. المقصور والممدود ، ابن السكّيت (244هـ) ، تح : د. محمد محمد سعد، مطبعة الأمانة ، مصر ، ط1، 1985م .
65. المقصور والممدود على حروف المعجم ، أبو العباس بن ولاّد ، تخريج وتصحيح : بولس برونله، مطبعة بريل ، ليدن ، 1900م .
66. الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي(669هـ) ، تح : د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 ، 1996م .
67. المنصف لكتاب التصريف، ابن جنّي(392هـ)، تح: إبراهيم مصطفي وعبد الله أمين ، إدارة الثقافة العامة،مصر، ط1، 1954م .
68. المنقوص والممدود ، أبو زكريا الفراء(207هـ)، تح : عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، دار المعارف ، مصر، ط3 ، 1986م .
69. منهج الكوفيّين في الصرف ، مؤمن بن صبري غنّام، أطروحة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللّغة العربية، جامعة أمّ القرى، 1997م .
70. الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي(1349هـ) ، شرح وتعليق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.
71. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ، مصر ، ط2 .
72. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى(476هـ)، دراسة وتحقيق : رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، 1999م .

Abstract

This research find means standing on some opinions of morphological of Kufian , It is an attempt to correct the opinions attributed to them by mistake, or not understood what they mean, and encoding each other.

The care of these views were not through Kufian's sources directly and searched, but it was through (explained in the book of Sibawayh) for Abi Saeed Al-Sirafi (d. 368 AH), who cared so much to explain the details of a large part of the views of Kufain , where they were accused of many opinions, and transfer them in each issue to explain the phrase Sibawayh even arrived by it to make a balance between what he says Sibawayh and between what Kufian said approach a constant in all the chapters of writing so were not studying the views of Kufian apart from the study of the views of Sibawayh and Basrain , which was paralleled this research aims also to indicate the part efforts Kufian and affixed these efforts of morphological diversity in the lesson, making this variety of new ideas and different views which were the subject of acceptance or response and research that focused on the study of some of the phenomena that is it. Libra morphological, sources, exclusive and stretching, zooming, and miscellaneous issues defective .